

ومن أجل تأطير عملية التجميع وضمان حقوق الأطراف المتعاقدة، يهدف مشروع هذا القانون أساساً إلى:

- تحديد مبادئ التجميع الفلاحي؛
  - تأمين المعاملات بين الأطراف من خلال عقود التجميع؛
  - تحديد الإطار التنظيمي لتدخل الدولة في عملية التجميع الفلاحي؛
  - إرساء إلزامية اللجوء إلى الوساطة التعاقدية لحل النزاعات قبل اللجوء إلى أي مسطرة أخرى للتحكيم.
- واسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين، مرة أخرى أن أقدم لكم بخالص الشكر والامتنان إلى لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية رئيساً وأعضاء على اهتمامهم بهذا المشروع الذي قدموه والذي حصل على الموافقة.
- وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. إذن بالنسبة للتقرير أظن وزع. هناك كلمة بالنسبة للأغلبية.. تفضل السي شكيل.

#### المستشار السيد عابد شكيل:

... بإجماع، والآن رجع لعندنا غير لأنه.. راه صوتنا عليه، ما كاين غير نصوتو عليه، وصافي.

#### السيد رئيس الجلسة:

أحنا غادي ندوزو إلى مرحلة التصويت، ولكن هذا من الأعراف أننا نطلبو واش كاين كلمة الأغلبية والمعارضة... إلخ. إذن هل هناك عن فرق المعارضة؟ ما كاينش. إذن عن الفريق الفيدرالي؟ ما كاينش. إذن ننقل إلى التصويت على مواد المشروع من 1 إلى 14: الإجماع. أعرض مشروع القانون برتمه للتصويت: الإجماع. إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي.

إذن هذا بالنسبة للقانون الأول. كذلك ننقل إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري. الحكومة، تفضل.

#### السيد وزير الصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري):

شكراً الرئيس المحترم. كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم، في الحقيقة المشاريع الاثنتين تمت المصادقة عليهما، سواء في اللجنة أو في.. ولكن كما تلوذنا المسطرة، كما ذكرتم بذلك السيد الرئيس، يجب أن أعرض بعجالة مضمون المشروع.

#### محضر الجلسة رقم 818

التاريخ: الثلاثاء 21 رجب 1433 (12 يونيو 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.  
التوقيت: سبع دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والعشرين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي؛
- مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري.

#### المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نفتح هذه الجلسة.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي؛
- مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي. الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير.

#### السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري):

شكراً السيد الرئيس.

السيدة والسادات المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم لكم، نيابة عن زميلي السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، بمشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي.

كما تعلمون، السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، تبنى مخطط المغرب الأخضر نظام التجميع كآلية للنهوض بالاستثمار وتحسين الإنتاجية بالقطاع الفلاحي. فهذا التنظيم يروم الحد من تأثير الإشكالية العقارية المرتبطة بصغر الاستغلاليات الفلاحية في إطار تعاقد طوعي بين الفلاحين الصغار والمتوسطين والمجمعين من أجل تطوير الإنتاج وتأمين المنتوجات الفلاحية وتحسين ظروف تسويقها.

- وضع لجنة استشارية بين المهنة؛

- الموارد المالية للهيئات بين المهنة؛

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتقدم لكم بخالص شكري لأعضاء لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية مرة أخرى. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن كذلك بالنسبة للتقرير قد وزع. هل هناك كلمة بالنسبة لفرق الأغلبية؟ ما كاينش، المعارضة؟ ما كاينش، الفريق الفيدرالي؟ ما كاينش.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع، المواد من 1 إلى 23: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري.

شكرا جزيلًا.

رفعت الجلسة.

مرة أخرى ونيابة في إطار التآزر الحكومي، طلب مني السيد زميلي وزير الفلاحة والصيد البحري أن أنوب عليه في تقديم هذا المشروع الذي يحمل رقم 03.12، الذي يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري، الذي يرمي إلى تعزيز دور الهيئات المهنية من خلال انخراط جميع الفاعلين المتدخلين في مختلف مكونات سلاسل الإنتاج، وذلك طبقا لأهداف المغرب الأخضر ومخطط "Halieutis".

ومشروع هذا القانون يحث مختلف الفاعلين على الانضمام في منظمات بين مهنية، تشكل إطارا للتشاور بين مهنيي نفس سلسلة الإنتاج، تمكنهم من اتخاذ القرارات حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتمثلهم كمخاطب وحيد لدى السلطات العمومية.

ولهذه الغاية، تتمحور مقتضيات المشروع حول:

- أولاً، التعريف بمفهوم الهيئات بين المهنة؛
- تحديد شروط الاعتراف بالهيئات بين المهنة وسحب الاعتراف منها؛
- أهداف وميادين اهتمام الهيئات بين المهنة؛
- التعريف بالاتفاقيات بين المهنة وشروط تمديدها؛